الاقتصادي، وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية على نحو يرسخ التبعية، تماماً كما حدث، منذ حوالي مائة سنة، في عهد الخديوي اسماعيل» (الجزء الأول، ص ٢٧٣).

ويرى عادل حسين أن هناك أزمة حادة في «النظريات العامة» الصادرة عن أهل الشمال، سواء في إطار النظرية الاجتماعية الاقتصادية، كما صاغها ماركس، أم في إطار النظرية الاقتصادية كما سادت في جامعات الغرب الرأسمالي، وتتمثل الأزمة في عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم إجابات (وفق منطقها وبنائها) على الأسئلة المعاصرة... وترتب على ذلك أن سبقت السياسات الاقتصادية (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن إطارها، ولم يستطع البحث النظري (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية، ولذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

ويرى عادل حسين بالنسبة للماركسية «أن بناء الاشتراكية في بلد متخلف اقتصادياً كان ضد المنطق الداخلي في نظرية ماركس، وضد النتائج المترتبة على هذا المنطق» (الجزء الأول، ص ٢٧٥).

أما بالنسبة للاقتصاد الغربي المعروف «بالاقتصاد الحر»، فيرى الكاتب انه «أصبح من المسلمات أنه لا بد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكي تعيد التوازن، تدخل الدولة بسياستها المالية أصبح ضرورة لإدارة النسق الاقتصادي»، (الجزء الأول، ص ٢٧٩).

وبعد أن ينتهي من تسجيل ملاحظاته على التفاوت البيّن بين الممارسات العملية للاقتصاد، وبين النظريات الاقتصادية التي يفترض أنها موجهة لتلك الممارسات، يبدأ بطرح تصوره النظري لقضية التنمية مستنداً إلى آراء اقتصاديين كثر، من كلا عالمي الشمال والجنوب، ويحدد لذلك ستة مبادىء هي:

(أ) العلاقات الدولية؛ حيث «الدور الذي لعبته وتلعبه الدول الصناعية في إعاقة الدول النامية» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

(ب) العلاقات الداخلية «ويبدو أن مبدأ الاعتماد على النفس أصبح من المبادىء التي لا يختلف عليها» (الجزء الأول، ص ٢٨٤).

(ج) التنمية كعملية مركبة.

(د) القفزة الكبيرة «ومضمون الفكرة كان أيضاً في مرحلتي الاعداد للإقلاع والإقلاع» (الجزء الأول، ص ٢٨٦).

(هـ) دور الدولة والتخطيط.

(و) إعادة توزيع الناتج.

وينتقل بعد ذلك ليتحدث بالتفصيل عن نموذجي التنمية: نموذج الانتشار، أو التبعية كما يراه عادل حسين؛ ثم نموذج الاستقلال. ويعرّف كلا النموذجين، إذ يرى أن «نموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة النامية على انها ــ في الأساس ــ حالة دولة تخلفت عن الركب... والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب)... وتستخدم في ذلك كل المبادىء الستة والمتفق عليها، بحيث توظف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل، بالتعاون مع رأس المال الوافد من الدول الصناعية الغربية» (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

أما بالنسبة لنموذج التنمية المستقلة، فيرى أن هذا النموذج «يتعامل... مع حالة الدول النامية... باعتبارها حالة مركبة أورثها للدولة النامية الاستعمار الأجنبي» (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

وبعد أن يستعرض الكاتب تفاصيل آلية العمل وفق النموذج المستقل يرى بالنسبة للمنطقة العربية «أن المطروح في منطقتنا هو توحيد قومي يتم من خلاله ولدعمه توحيد اقتصادي، وباتجاه الاستقلال الحضاري» (الجزء الأول، ص ٣٢٦).